

زينب بوز

## استرداد الآثار الثقافية

### وضع إجراءات قانونية وأثرية

تدخل إعادة الآثار وردّها ضمن مكافحة الإتجار غير المشروع بالمصنّفات الثقافية. تختلف إجراءات حالات الإعادة والردّ وفق ديناميات الحالة. ففي بعض الحالات، تصبح إعادة الآثار مسألة وقت إذا امتلك الطرف الطالب دليلاً ملموساً. ولكن من أجل الحصول على هذا الدليل الملموس، لا بدّ أن يتبع الخبير قائمة تدقيق أساسية ويستكمل خطوات ما قبل الإجراءات وما بعدها. في حالات أخرى، يتعيّن على الخبراء النظر في طرق بديلة لاستكمال عملية الإعادة والردّ في حال لم يمتلك البلد الطالب دليلاً ملموساً وإنما دليلاً ثانوياً أو مفسراً علمياً. سنتناول هذه المقالة الطرق العملية لصياغة الحجج في الحالات الصعبة والأدوات القانونية البديلة والأدوات الأكثر فعالية في التشريعات الدولية القائمة والرئيسية.

تتعدّد ديناميات إعادة المصنّفات الثقافية وردّها وتختلف. في حالات الإعادة أو الردّ، يساعد وجود هذه الديناميات على وضع أسس الحالة المثلى. أودّ أن أسلط الضوء على الأجزاء الناقصة التي قد يؤدّي غيابها إلى الوقوع في حلقة مفرغة. ومن أجل القيام بذلك، علينا أن نستحضر المكونات الرئيسية التي تجعل من الحالة نموذجاً مثالياً.

في هذه المرحلة، لا بدّ أن نأخذ في الاعتبار اختلاف ديناميات حالات الإعادة والردّ بعضها عن بعض بالاستناد إلى وضع القطعة الأثرية لجهة سرقتها أو التقيب عنها على نحو غير مشروع.

وفقاً للقوانين المنظمة، تصنّف معظم بلدان المصدر القطع الأثرية المُنتَبة عنها على نحو غير مشروع كقطع مسروقة وغير مكتشفة وتصنّفها بالتالي من أملاك الدولة<sup>1</sup>.

من أجل كشف حقيقة الوضع بصورة أفضل، سنبدأ بالقطع المسروقة. ما الذي يتعيّن علينا القيام به إذا اكتشفنا قطعة مسروقة في مجموعة ما وكيف نضع إجراءات الإعادة؟

تكمّن أفضل طريقة في البدء قبل ظهور القطعة في السوق أو في مجموعة. بعد الإبلاغ عن سرقتها، لا بدّ كخطوة أولى من تبليغ المنظمات الحكومية ذات الصلة من مثال وزارة الداخلية أو الخارجية أو التجارة بحادثة السرقة فوراً. وينبغي في الوقت عينه إعلام المتاحف وهواة الجمع المستقلين كافة بالسرقة لثبيهم عن الاستحواذ على تحفة أثرية مسروقة ولاستخدامهم كآلية رصد أيضاً من خلال حثّهم على إبلاغ السلطات في حال امتلاكهم معلومات بشأن القطعة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل تسجيل تفاصيل القطعة الأثرية وصورتها في قاعدة بيانات الإنترنت خطوة أساسية.

الجدول 1. قائمة التدقيق	
هل قمت بما يلي	هل تقوم بما يلي
إرسال صور ومعلومات ذات صلة إلى الإنترنت؟	مراقبة قوائم معروضات دور المزادات؟
إبلاغ السلطات الوطنية؟	إشراك علماء على الأرض؟
إبلاغ الممثلين الثقافيين حول العالم؟	الاتصال بنظرائك في البلدان المعنية؟
فتح تحقيق جنائي؟	البحث في المنشورات؟

<sup>1</sup> للمزيد من المعلومات حول امتلاك الدولة للتحف الثقافية، مراجعة: ب. أوكيف (P.J. O'Keefe)، المتاجرة بالآثار: الحد من التدمير والسرقة (Trade in Antiquities: Reducing Destruction and Theft)، باريس 1997؛ متوفر على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: <http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/>

أرشفة الوثائق ذات الصلة كما ينبغي؟	التسيق المناسب مع الشرطة المحلية في المنطقة وإبقاء المسألة ناشطة؟
إبلاغ الجمارك؟	تضييق نطاق تحرك اللصوص؟

من المهم جدًا أيضًا تقديم شكوى جنائية بشأن السرقة وتشكيل قضية قانونية عامة. في حال اتخذ بلد المصدر الخطوات المذكورة أعلاه كافة ولم يتمكن من إيجاد أي معلومات بشأن القطعة الأثرية، ينبغي الأخذ في الاعتبار احتمال تصديرها إلى الخارج وبقاء مكانها مجهولاً لفترة من الزمن. ولكن إذا تابع الخبير سعيه، فمن المفترض أن تظهر القطعة في قائمة معروضات أو على موقع إلكتروني أو في مقالة علمية. وقد يقوم الخيار الآخر على الاتصال بـ "شركاء" للمهريين، وهذه من أكثر الطرق شيوعاً للحصول على بعض المعلومات بشأن القطعة الأثرية. إذا رُصدت القطعة الأثرية في مجموعة ما، لا بدّ حينها من إبلاغ المكتب الوطني للإنتربول ووحدة الشرطة الوطنية والمدعي العام المعني. بعد القيام بذلك، تصبح إعادة القطعة الأثرية مسألة وقت فحسب. إذا أتبع بلد المصدر قائمة التدقيق (الجدول 1) كما ينبغي، لن يحظى من استحوذ على القطعة بالفرصة لطلب الحيابة بحسن نية لأن بلد المصدر قد سجل القطعة مسبقاً في قاعدة بيانات دولية من مثال قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة. بالإضافة إلى ذلك، لن يتسنى للمهريين الوقت لغسل القطعة نتيجة الإبلاغ العالمي الذي تمّ مباشرة بعد الواقعة أيضًا.

يُذكر من الأمثلة كنز قارون أو ما يُعرف بالخبيثة الليدية الذي أعاده متحف المتروبوليتان Metropolitan Museum إلى تركيا في عام 1993<sup>2</sup>. وبعد مرور ثلاث سنوات على إعادة المجموعة، نُقلت القطع من متحف الحضارات الأناضولية Anatolian Civilizations Museum في أنقرة إلى متحف أوشاك Usak Museum بما أن محافظة أوشاك هي المصدر. وفي عام 2005، اكتشف أحد علماء الآثار أن دبوس الحصين في متحف أوشاك مزيف. بعد مقارنة السجلات كافة، تبين أن الدبوس استُبدل بعد نقله إلى أوشاك. فُتح تحقيق خُص إلى أن مدير المتحف، الذي كان شخصية بارزة في المنظمة، قد خطط للجريمة وأمر بتنفيذها. ولكن كان من المستحيل استخراج أي معلومات منه عن مكان الدبوس. في مرحلة ما بعد الإجراءات، نقلت وزارة الثقافة والسياحة التبليغات كافة التي تلقتها، وحتى أكثرها تغاهة، إلى وحدات الشرطة الوطنية والدولية وإلى المدعي العام المعني أيضًا. قُيِّمت تركيا كافة الفرص الممكنة لإبقاء الواقعة ناشطة من أجل تحديد حلقة الوسطاء المحتملين ومنعهم من بيع القطعة الأثرية.

الصورة 1.: دبوس الحصين الأصلي

الجدول 2. الاختلافات الرئيسية بين الحالة المثلى والحالة الصعبة	
الحالات المثلى	الحالات الصعبة
إذا...	إذا...
سُرقت القطعة (المدرجة ضمن قوائم الجرد كما ينبغي)	حُصل على القطعة عن طريق أعمال تنقيب غير مشروعة
أبلغت المؤسسات الوطنية ذات الصلة في الوقت المناسب	لم تتلق المؤسسات ذات الصلة أي تبليغ
اعتُمدت تشريعات صارمة تتعلق بملكية الدولة	كانت التشريعات مبهمه
يمكن توفير وثائق من الأرشيف	لا يمكن العثور على وثائق من الأرشيف

<sup>2</sup> للمزيد من المعلومات حول إعادة الخبيثة الليدية، مراجعة: ش. واكسمان S. Waxman، الغنيمة (Loot)، نيويورك 2008.

تملك دولة ما هذه القطعة أو صادرتها	عُرِضت القطعة للبيع في دار للمزادات/ عبر الإنترنت
كان هناك توافق متبادل على حل المشكلة	كان هناك اعتراض من أحد الأطراف

في الوقت عينه، أجرى المدعي العام الألماني تحقيقاً شاملاً وأوقف الأشخاص المتورطين. وبعد هذه التوقيفات، جلب محامي شخص لم يُكشف عن اسمه الدبوس للشرطة الألمانية واستخدم الحق في التزام الصمت بالنيابة عن موكله. ما زالت الإجراءات القضائية في المحكمة الجنائية قائمة ولكن أُعيد الدبوس إلى تركيا (الصورة 1). عوقب القسم التركي من المنظمة ومن المتوقع أيضاً أن يطال العقاب فروعها في ألمانيا.

تشكل القطع الأثرية المُنتَبة عنها بطريقة غير مشروعة الحالات الأصعب عندما يحاول بلد المصدر تنفيذ التزام قانوني أو دبلوماسي. ترد في الجدول 2 الاختلافات الرئيسية بين الحالة المثلى، من حيث إمكانية الإعادة، والحالة الصعبة. من الصعب ترتيب الحقائق في الحالات المماثلة. قد تساعد بعض الحقائق الأساسية ليس إلا الخبير عند تولّيه الحالة. قبل كل شيء، من المستحسن أن تكلف المؤسسات الحكومية عدداً من الخبراء بالقيام ببحث يتعلّق بالسوق أو بمجموعة ما ليس إلا، تماماً مثل "فرقة بحث". يستطيع فريق الخبراء هذا دراسة المنشورات المتعلقة بالمجموعات أو مراقبة المزادات. في عام 2013، وجهت وزارة الثقافة والسياحة التركية رسالة إلى ملحقها الثقافي حول العالم من أجل إعداد قائمة بدور المزادات التي تنظّم مزادات لبيع الآثار؛ إلا أن عدد دور المزادات الوارد على القائمة التي لم تكتمل بعد كان مثبطاً للعزيمة - فقد بلغ حوالي 500 دار. أما عدد الخبراء العاملين لدى قسم مكافحة التهريب والاستخبارات في الوزارة فلا يتجاوز الـ 9<sup>3</sup>. وإلى جانب مهمّة إعادة القطع الأثرية المصدّرة على نحو غير مشروع إلى الخارج أو ردّها، يتولّى هؤلاء الخبراء مسؤولية منع أعمال التنقيب غير المشروعة وتنسيق الحالات المحلية. وفي أثناء مناقشة كيفية التعامل مع الوضع، استمدنا الوحي من الدراسة التي قامت بها البروفسورة بروت Prott والتي أعدتها لليونسكو من أجل مسودة المبادئ التوجيهية للجنة الفرعية التابعة لاجتماع الدول الأطراف في معاهدة عام 1970. تناولت البروفسورة بروت في هذه الدراسة إنشاء شبكة مدنية لمراقبة دور المزادات والاستفادة من خدمات الأكاديميين العاملين في حقول ذات صلة والمتطوعين<sup>4</sup>. طبّقنا هذا الاقتراح جزئياً ووجهنا رسالة إلى 41 كلية آثار ومنظمة غير حكومية نشجّعها فيها على الانضمام إلينا لمراقبة دور المزادات هذه. لا شك أن هذا ليس حلاً شاملاً ولكن ساعدنا ذلك على الأقل في العثور على القطع الأثرية الأناضولية المصدر التي تُباع في دور المزادات.

بعد العثور على القطعة الأثرية، تعتمد الخطوة التالية على مكان رصد القطعة. إذا ظهرت في قائمة معروضات دار للمزادات، لا بدّ من اتّخاذ الخطوة التالية سريعاً. تكمن الطريقة الفضلى في التحقق أولاً من قاعدة بيانات الإنترنت، وحتى لو لم تكن هذه القطعة مسجلة، قد تساعدنا القطع المماثلة في قاعدة البيانات على تضييق نطاق البحث في ما يتعلّق بالمصدر المرجّح. وبما أن الإجراءات القضائية صعبة بالفعل، من المهم عند الحاجة إلى البحث عن دليل رجعي القيام بعملية انتقاء مسبقاً قبل الدخول في هذه المرحلة؛ على سبيل المثال، لن يشكّل طلب القطع الأثرية التي لا تملك أي أهمية أو سمات مميزة خياراً صائباً عندما ندرس الموضوع نتيجة الإطار القانوني.

بعد تلقّي آراء إيجابية من خبراء في علم الآثار، تتطوي الخطوة التالية المثلى على تقديم المعلومات الكاملة للمؤسسات ذات الصلة الممكنة كافة. إذا تقدّم بلد ما بطلب مباشر إلى دار المزادات وطلبها بإعادة القطعة الأثرية عبر

<sup>3</sup> بحلول تشرين الثاني 2013.

<sup>4</sup> متوفر على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

<[http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/INF2-SC1\\_StudyLVP\\_en\\_REV2.pdf](http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/INF2-SC1_StudyLVP_en_REV2.pdf)>. تشرين الثاني 2013.

وسيطه، أو إذا طالب البلد بإلغاء عملية بيع القطعة فسيواجه على الأرجح بالرفض وسيطرح المحامون على سلطات البلد المعني أسئلة بشأن الأدلة التي تملكها. عندما يتعلّق الموضوع بالقطع الأثرية غير المكتشفة، تنص سياسة دار المزادات على أنه في حال لم يجد البلد المطالب أدلة دامغة، ستتجاهل دار المزادات على الأرجح المطالبة ولن تتوفّر أي فرصة لمناقشة الوضع معها. ولكن يشكّل البدء بطلب معلومات حول مصدر القطعة الأثرية نقطة انطلاق جيدة.

بعد تحديد المصدر المحتمل في الحالات المماثلة، يمكن توفير بعض الوقت من خلال التقدم بطلب لدى المدعي العام المحلي لفتح تحقيق وتوفير تقارير علمية أعدّها أكاديميون متخصصون في الحقبة التي تنتمي إليها القطعة أيضاً ومن ثم إرسال هذه المعلومات المكتسبة لدار المزادات. في حال لم يفِ التقرير العلمي بالغرض، فهذا يعني أن الوقت قد حان لتقديم طلب إنابة قضائية لدى مكاتب الشؤون القانونية التابعة للبلد المعني ونيل أمر قضائي مؤقّت بموجب الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية.

في أي حالة من الحالات بموجب هذا الإطار القضائي، سيثير الطرف الآخر الحاجة إلى أدلة دامغة. فحتى الطرف الطالب نفسه لا يملك هذا الدليل الذي يصعب اكتشافه، ولكن قد تتمثّل طريقة ملموسة أخرى بالإظهار للطرف الآخر أن التنبّه متواصل وأن قوائم المعروضات أو عمليات الاستحواذ تخضع للمراقبة.

قد يخيل للمرء أنه من الصعب تقديم مطالبة لدار المزادات لأن النتيجة السلبية متوقعة، ولكن لا يمكن اعتبار أي من الجهود غير ضرورية عند المناقشة في هذا المجال.

في كانون الأول 1999، نُظّم مزاد علني في دار كريستي للمزادات Christie's في نيويورك. أُعلن عن عرض فسيفساء تمثّل أورفيوس للبيع ولكن طلبت الحكومة التركية وقف عملية البيع بسبب التحقيق القائم لمعرفة المصدر المحتمل للتحفة الأثرية. علمياً، لم يكن هناك شك بأن الفسيفساء قد حُصل عليها على نحو غير مشروع من شانلي أورفا عن طريق منقّبين غير شرعيين وصُدّرت بطريقة غير شرعية من تركيا ولكن دار المزادات ارتأت إبقاء الأمر طي الكتمان وعدم مساعدة تركيا عندما طلبت معلومات بشأن مصدرها. بيعت القطعة لاحقاً ولم يتمكن أحد من تقفي أثر المالك الجديد. ومرّ الوقت حتى وقعا في عام 2012 على مقالة في مجلة خاصة بعلم الآثار تتناول موضوع فسيفساء تمثّل أورفيوس في متحف دالاس للفنون Dallas Museum of Arts. وبما أننا لم نكن على علم بالمطالبة التي تقدّمت بها تركيا قبل أكثر من عقد على عرضها للبيع في دار كريستي، بدأنا بمراجعة أرشيفنا ووجدنا، في لحظة انتصار، الملف القديم.

عند المطالبة بإعادة تحفة أثرية، يتعيّن على المؤسسة تقديم وثائق معيّنة تثبت شراءها للتحفة من مزاد علني. قانونياً، لا يفيد إذاً هذا الأمر البلد المطالب بدرجة كبيرة. ولكن إذا قدّم الطرف الآخر وثائق مماثلة، فلا أهمية لإثباتها أن التحفة الأثرية قد صُدّرت بطريقة مشروعة أم لا، لأن هذه الوثائق ستساعد على الأرجح في حصول المالك على حق الحيازة بحسن نية في حال رفع دعوى أمام المحكمة.

الصورة 2. فسيفساء أورفيوس

بالإضافة إلى ذلك، إذا رفع البلد دعوى أمام المحكمة المدنية في بعض الحالات من أجل ملكية قطعة أثرية اشتراها مالكاها من مزاد علني، قد يجد هذا البلد نفسه أمام قرار يصنّفه كـ "غير نشط" لأنه لم يحاول منع المزاد العلني، من دون

الأخذ بالاعتبار علم البلد رسميًا بعملية البيع أم لا وقد يسبب تعريف "عدم النشاط" هذا باتخاذ القرار باعتباره أنه تنازل عن حقه بملكية التحفة الأثرية<sup>5</sup>.

لهذا السبب، شكّل إيجاد الملف القديم في الأرشيف الذي أثبت أن تركيا حاولت إثبات ملكيتها وطالبت بإلغاء عملية بيع القطعة الجزء الأهم في حالة فسيفساء أورفيوس التي أصبحت اليوم في متحف إسطنبول الأثري (الصورة 2). يُعتبر اجتماع عنصرَي الآثار المنقَّب عنها على نحو غير مشروع ودور المزادات النموذج الأسوأ عند السعي لاتخاذ إجراءات قانونية. بعد العثور على قطعة أثرية في مزاد، لا يستطيع الخبير تجاهل الأمر. ومن جهة أخرى، إذا اتخذت الدولة إجراءات من دون أدلة ملوسة، ستتلقى رسائل من محامي دار المزادات غير الراضين والذين يتوقعون من الطرف الطالب تقديم الأدلة، بدلًا من إطلاعها على المعلومات الكاملة حول مصدر القطعة. لا ينفَع أيضًا التقدم بطلب لدى المحكمة المدنية من دون أدلة من أجل رفع دعوى. تُقسم الأدلة في هذا الحقل إلى قسمين. قد يملك البلد المصدر أدلة على حيازة القطعة الأثرية عن طريق التنقيب غير المشروع، ولكن قد تكون القطعة قد غُسلت من خلال بيعها على الورق لوسطاء متعددين. يضع ذلك البلد الطالب في موقف يحتاج فيه للبحث عن أدلة من أجل دحض مطالبة الطرف الآخر، أو ما يُعرف بالمالك، بالملكية. مع ذلك، لطالما عاد اللجوء إلى القضاء الجنائي بفائدة أكبر بالمقارنة مع المحاكم المدنية المكلفة والتي يصعب التنبؤ بنتائجها.

مع العلم أن المادة 7 من اتفاقية اليونسكو لعام 1970 تشير إلى القنوات الدبلوماسية، يمنحنا تنفيذها الكامل في التشريعات الوطنية فرصة إتمام الإجراءات القضائية. تعرّضت اتفاقية عام 1970 لانتقادات لأنها لا تغطّي الآثار المنقَّب عنها بصورة غير مشروعة، ولكن إذا قيّمنا التمهيد والمادة 3 والمادة 9 معًا يمكننا أن نتوصّل إلى التفسير المعاكس. ويمكننا بالتالي استخدام الاتفاقية كأداة في المجال القضائي الدولي على نحو أكثر شيوعًا. يساعد أيضًا اللجوء إلى الاتفاقية في خلال الإجراءات القضائية على زيادة الوعي في صفوف السلطات القضائية في بلدان المقصد. قد يبدو من الملائم استحضار اتفاقية اليونسكو لعام 1970 في كل قضية ممكنة، ولكن ينبغي أن تدعمها أيضًا التشريعات الوطنية. ينبغي تكييف نقاط هامة متعددة مع التشريعات الوطنية، وأهمها قانون "ملكية الدولة" للآثار المندرجة في قوائم الجرد وغير المكتشفة أيضًا، من منظور القانون المدني والقانون الجنائي. وتقوم النقطة الأساسية الأخرى على تصنيف الإتجار غير المشروع والتنقيب غير المشروع والتصدير والاستيراد غير المشروعين كجرائم. من أجل إنشاء قضية قانونية جيدة، من المهم جدًا التصرّف بدقة وأرشفة الملف الواحد بعناية وإجراء أبحاث شاملة والبحث عن شهود عيان وإبقاء الحالة ناشطة ومواكبة للتطورات، وذلك في ما يتعلّق بالتدابير العملية. تقنيًا، من الضروري الأخذ بالاعتبار خصائص القوانين والأنظمة في الدولة التي ظهرت فيها القطعة الأثرية ودراسة الحالة النموذجية واستشارة المحامين والبحث عن طريقة لإحالة المسألة إلى المحاكم الجنائية بدلًا من المحاكم المدنية. لا أهمية كبرى لغياب قانون خاص لمنع الإتجار غير المشروع بالمصنّفات الثقافية في بلد المقصد أو لعدم إمكانية تطبيق القانون لسبب من الأسباب.

في هذه الحالة، قد تساعد دراسة قوانين الجمارك وأنظمتها أو أنظمة التجارة على سبيل المثال. وفقًا للظروف، قد يقوم الخيار الآخر على المطالبة بالاختصاص والنظر في إمكانية تطبيق قوانين بلد المصدر، إذا كان ذلك أكثر فعالية.

<sup>5</sup> أوزيل، س. S. Ozel, 2010. "في ظل التشريع التركي الشامل: استرداد الملكية الثقافية التي أُخرجت من تركيا" (Under the Turkish Blanket Legislation: The Recovery of Cultural Property Removed from Turkey)، *إنترناشيونال جورنال أوف ليجال إنفورميشن* 38، 177-184.

تشكّل إعادة القطع الثقافية إلى وطنها الأصلي نقطة هامة جدًّا عندما نتذكر أنها تطرح قضايا فلسفية من مثال الإخلال بالتوازن بين العرض والطلب. ولكن يتعيّن على الدول بذل جهود لحماية تراثها الثقافي توازي تلك التي تبذلها في حالات الإعادة أو الردّ إذ يشكّل ذلك نقطة انطلاق.

يُعتبر ابن خلدون الذي عاش بين عامي 1332 و1406 من السبّاقين في التأريخ الحديث. ومن الملفت أنه ذكر في كتابه الشهير *المقدمة* نُهاب القبور ووصفهم بـ "ضعفاء العقول". وفي ما يخصّ هذا العرض، يقول ابن خلدون ببلاغة، "هم [نهاب القبور] يطلبون [المعاش] بالوجه المنحرفة وعلى غير المجرى الطبيعي من هذا وأمثاله عجزاً عن السعي في المكاسب وركوناً إلى تناول الرزق من غير تعب ولا نصب في تحصيله واكتسابه ولا يعلمون أنهم يوقعون أنفسهم بابتغاء ذلك من غير وجهه في نصب ومتاعب وجه شديد أشد من الأول ويعرضون أنفسهم مع ذلك لمنال العقوبات"<sup>6</sup>. فحتى في هذه الأوقات الغابرة، كان التنقيب غير المشروع عرضة للعقاب.

---

<sup>6</sup> ابن خلدون، *المقدمة*.